

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين سيما خليفة الله في الأرضين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(٢٧٦)

الله العالم غير مستعمل في الحصولي ولا الحضور

د- إطلاق العالم وغيره من الصفات على الله تعالى، فان المعنى المتصور منه هو العلم الحصولي خاصة أو هو والعلم الحضورى جميعاً، لكنه ليس هو المستعمل فيه والمشار إليه والملقى إلى السامع عندما يقال (الله عالم) بل غيره، وتوضيحه: أنهم قالوا ان العلم اما حصولي أو حضوري: والحصولي: عبارة عن حصول صورة الشيء لدى الذهن أو فقل حضور صورته لديه أو الصورة المنطبعة أو غير ذلك مما يقاربه، على الأقوال، ولا شك في ان علم الله ليس بحصولي إذ ليس محلاً للحوادث وإلا كان حادثاً وليس له ذهن أو شبهه لتنطبع فيه صورة الأشياء.

والحضورى: عبارة عن حضور نفس الشيء أي ذات المعلوم لدى الذهن، كحضور^(١) الصور الذهنية لديه فان نفس هذه الصورة حاصلة في الذهن بنفسها ومعلومة له بنفسها لا بصورة أخرى عنها وإلا للزم التسلسل، ولكن علم الله تعالى ليس بحضورى أيضاً وإلا للزم عدم علمه بالأشياء قبل وجودها بدهاءة أن حضور شيء لشيء فرع وجوده (أو هو عينه) فإذا لم يكن موجوداً فكيف يكون حاضراً لدى أمر آخر (أو لدى نفسه)؟ وعليه: فإذا قيل بان علمه تعالى بالأشياء علم حضورى فيلزم عدم علمه بها قبل وجودها، وهو واضح البطلان بل يكون اسوأ حالاً منّا إذ اننا كثيراً ما نعلم المستقبل (كشروق الشمس غداً) لكنه بناء على ان علمه حضورى لا يمكن ان يعلمه في اليوم السابق إذ الشروق غداً غير موجود الآن فكيف يكون الآن حاضراً لديه ليكون به عالماً؟ وحيث توهم البعض ان علمه تعالى بالأشياء حضورى صار بعضهم إلى عدم علمه بها إلا حين وجودها! وخرّجه آخرون بتخرجات غريبة!

ومنه يظهر ان علمه تعالى بالأشياء هو بكيفية لا نعلمها، بل يستحيل علينا العلم بها، إذا ان علمه عين ذاته فإذا استحال علينا معرفة ذاته وكيفية استحال علينا معرفة علمه وكيفيته، وإذا ادعينا العلم بكيفية علمه وحقيقته فقد ادعينا العلم بكيفية ذاته وحقيقتها وهو محال.

ولا يعني ذلك التعطيل؛ إذ لا نقول بإرجاع الصفات الإيجابية إلى سلبية أي لا نقول بان العلم لا يعني إلا عدم الجهل وان الحياة لا تعني إلا عدم الموت، بل نقول الصفات الإيجابية إيجابية وهو عالم أي عالم (وليس انه ليس بجاهل فقط) لكن كيفية علمه لا نعلمها كما اننا لا نعلم كيفية كونه (داخل في الأشياء لا بالممازجة وخارج عنها لا بالمزيلة)^(٢) لكن لا يعني ذلك إرجاعه إلى السلب.

فما نقوله هو الصراط الوسط بين ادعاء اننا نعلم علمه وكيفيته وبين ادعاء ان علمه ليس بصفة ثبوت وإيجاب بل

(١) وكذا علم النفس بنفسها وقواها وآلاتها.

(٢) مذكور في شرح اصول الكافي للمازندراني ونصه: (داخل في الأشياء لا بالممازجة وخارج عنها لا بالمباينة) وذكر انه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ولكن لم نعر عليه في مصادر الحديث ولا في نهج البلاغة - المحقق.

هو سلب الجهل لا غير أي لا نعقل غير السلب؛ بل نقول: اننا نعقل ثبوت العلم له لكن نجعل الكيفية.

فالمعنى المتصور (من حصولٍ وحضورٍ) غير مستعمل فيه

إذا تمهد ذلك نقول: إذا قولنا (الله عالم) فإن المعنى المتصور لنا من (عالم) هو هذا العلم الحسولي والحضوري، لكنه ليس المستعمل فيه ههنا إذ ليس هو المراد إلقاءه إلى السامع ولا هو المراد الإشارة إليه ولا هو المفنى فيه اللفظ، بل المستعمل فيه المراد إلقاءه هو معنى آخر مشار إليه إجمالاً بعالم وانه عين ذاته وانه نوع انكشاف للأشياء لديه لا بالحصول ولا بالحضور، وهذا الملقى هو أيضاً المراد بالإرادة الجديدة لمن اذعن بما قلناه وإلا انفكت الجديدة عن الاستعمالية.

المطلق المراد استعمالاً بعضه

هـ - ما سبق بيانه عند مناقشة الميرزا النائيني، من الصورة التالية وهي: ما لو جاء بالمطلق وقصد بعضه، وتوضيحه انه لو قال (أكرم العالم) وأراد إلقاء بعض معنى العالم وهو العالم العادل بهذا اللفظ، وأقام عليه القرينة وهي (العادل) لا من باب تعدد الدال والمدلول وإلا لكان ملقياً للعالم بكلمه ومريداً بالعادل الحصة الخاصة، بل من باب كون العادل مشيراً إلى ما قصده في مرحلة الثبوت في ذهنه عندما تلفظ بالعالم، فانه في هذا الموطن ينفك المعنى المتصور وهو كلي العالم عن الإرادة الاستعمالية وهو بعضه إذ تصور معنى العالم ككلي طبيعي لكنه استعمله في بعضه (إذ لو استعمله في الكل لكان مع العادل من باب تعدد الدال والمدلول وهو خلاف الفرض) أي أراد إلقاء بعضه للسامع أو أشار إلى بعضه.

لا يقال: السامع إذا سمع (العالم) فقد رأى انه ألقى إليه بكامله.

إذ يقال: إذا احتمل ان المتكلم سيقوم قرينة متصلة، وذلك لحظة سماعه أكرم العالم مادام المتكلم متشاغلاً بالكلام، فانه يحتمل أحد أمرين:

الأول: ان المتكلم ألقاه به إليه ولو انه ألقاه بالعادل مثلاً لكان مشيراً بالعادل، إلى قيدٍ مستأنف فهو من تعدد الدال والمدلول.
الثاني: انه لم يرد إلقاءه به إليه بل أراد إلقاء بعضه مع إقامة القرينة عليه بقوله متصلاً به (العادل) فهي قرينة على نوع إلقاءه وان المراد إلقاءه هو البعض خاصة وإن افاد تصور الكل لكن ليس الكل المتصور هو الذي أراد إلقاءه إليه.

وإن شئت فقل: التصور مستقرٌ وغير مستقرٍ، فالمراد إلقاءه هو التصور المستقر، وهو المسمى بالإرادة الاستعمالية، وغير المراد إلقاءه وإن حصل في ذهن السامع هو التصور غير المستقر إذ يريدك ان تتصور (وتستقر على تصور) بعض حصص العالم، ليرتب عليه ان المطلوب جداً هو إكرام هذه الحصة، ولك ان تعبر عن ذلك بالإرادة الاستعمالية غير المستقرة قاصداً بها المعنى المتصور الملقى بدواً وبالإرادة الاستعمالية المستقرة قاصداً بها المعنى المتصور الملقى مستقراً. فتأمل والله الهادي إليه.

تنبيه: ما حققناه ههنا تفصيل بوجه آخر لما حققناه في مناقشتنا للميرزا النائيني إذ ذهب إلى انه إذا قصد اللفظ وعلم المعنى فقد قصد المعنى، وفي المقام فان (تصور المعنى) هو التعبير المنطقي عن العلم به (إذ العلم اما تصور أو تصديق) فهناك قلنا ان العلم بالمعنى مع قصد اللفظ لا يلزم قصد المعنى وهما نقول ان تصور المعنى مع اللفظ لا يلزم استعماله فيه. فتدبر

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

قال أمير المؤمنين عليه السلام: ((ضَعُ أَمْرَ أَخِيكَ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى يَأْتِيكَ مَا يَغْلِبُكَ مِنْهُ وَلَا تَظُنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَخِيكَ

سُوءاً وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمِلاً)) الكافي: ج ٢ ص ٣٦٢.